الأهرام

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١١ نوفمبر ١٩٥٢

أول حديث لبطريرك الأقباط مع "الأهرام"

٩٠ من كبار الأقباط يطلبون حل المجلس الملى

استقالة ٨ من أعضائه وقبول استقالة ٣ والطعن فيها

البطريرك يدافع عن المجلس الملى ويقول انه أفضل مجلس فى ٣ دورات

عقدت فى الايام الاخيرة عدة اجتماعات شهدها كثير من كبار رجالات الاقباط الارثوذكس عرضوا فيها الشئون الطائفية وما وصلت اليه واستقر رايهم على مطالبة الحكومة بحل المجلس الملى العام ، وقدموا عريضة الى الرئيس اللواء محمد نجيب وقع عليها تسعون من رجالات الصف الاول من الاقباط ، منهم ثمانية من الوزراء السابقين و ١٦ مستشارا بمحاكم الاستئناف و١٢ من اساتذة الجامعات وغيرهم من الكبراء وقادة الراى

لماذا يطلبون حل المجلس الملي ؟

يستند كبار رجال الاقباط فى طلب حل المجلس الملى الى انعدام التجانس بين اعضائه واستقالة معظمهم فى فترات متقاربة مما ادى الى عدم استقراره ، وان المجلس لم يتمكن من مواجهة المشكلات القبطية ، ولم يقم بالرسالة التى القيت على عاتقه من ناحية الاصلاح ، كما انه لم يساير نهضة البلاد ولا تطور الاحوال الاجتماعية

فشل المجلس فى تادية رسالته

ويقول كبار رجال الاقباط ان المجلس الحالى فشل فى تهيئة جو صالح للنهوض بمرافق الاقباط ومصالحهم بصفة عامة ، وان الاقباط مازالوا متخلفين عن مجاراة هذه النهضة التى لم يقصد بها ان تكون مقصورة على طريق دون اخر ، بل اريد بها ان تكون عامة شاملة لجميع الهيئات والطبقات ليسير الكل فى ركب هذه النهضة متضامنين متحدين

وقد قصد الاقباط بطلبهم حل المجلس الملى انه اهم هيئاتهم الرسمية التى تسيطر على مصائرهم ، وانه لم ينتج الانتاج الذى يستحق الذكر وان ما اتخذه المجلس حتى الان من اوجه الاصلاح غير كاف لتبرير بقائه ، وانه يجب ان يعهد بمرافق الاقباط الى هيئة تتوفر فيها عناصر قادرة على النهوض بالاصلاح

استقالة ٤ من اعضاء المجلس

وقدم حضرات . حبيب المصرى الوكيل الاسبق للمجلس الملى وفهيم الجندى المستشار بمحكمة استئناف طنطا وفرج يوسف رئيس محكمة مصر وحسنى جورجى النائب الاول فى مجلس الدولة استقالاتهم من عضوية المجلس، وذكروا أن اساس عضويتهم قائم على ثقة الشعب القبطى بهم ، فاذا اعرب كبار رجاله عن رغبتهم فى تنحيتهم عن العضوية ، فمعنى هذا سحب الثقة منهم . ولهذا يجب ان يفسحوا

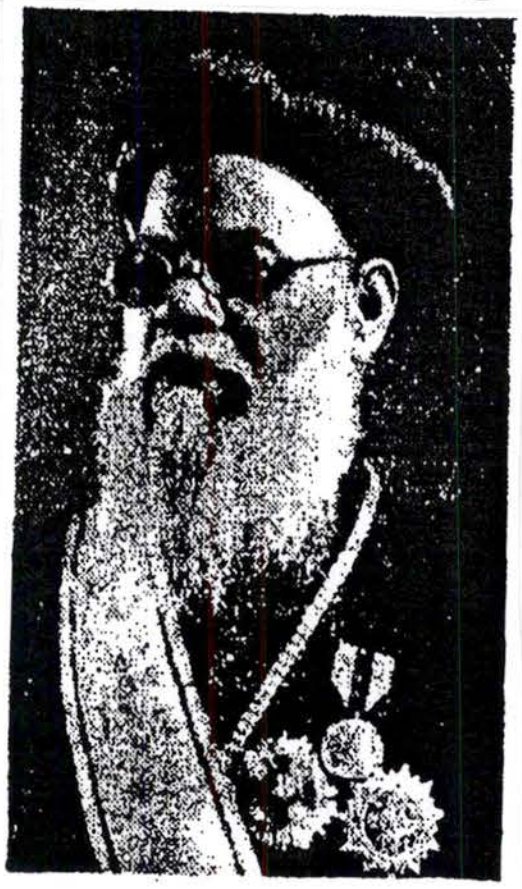

الانبا يوساب بطريرك الاقباط

المجال للشعب القبطى لان ينتخب من يضع ثقته فيهم من رجاله

.. والسكرتير العام للمجلس الملى

واعد الاستاذ نبيه يوسف المستشار ، والسكرتير العام للمجلس الملى ، استقالته للسبب المتقدم ، واضاف الى ذلك انه اعرب عن هذه الرغبة منذ اكثر من اربعة اشهر لاسباب معينة اوضحها بكتاب استقالته ، غير ان قبطة البطريرك طلب اليه تاجيلها ، ووعد باصدار تعليماته باجراء تحقيق فى اسبابها ، وقد قدم الاستاذ نبيه تقريرا مستفيضا بها

تشريع جديد فى حالة حل المجلس

والمفهوم انه اذا رات الحكومة حل المجلس الملى ، فان ذلك يتطلب اصدار تشريع جديد بتعيين مجلس ملى مؤقت ، على غرار المجلس الذى عينته الحكومة فى عام ١٩٥٠ وحل محل المجلس بعد ان جاوز مدة دوره ، لتكون مهمته مقصورة على ادارة اعمال المجلس ولجانه والنظر فى قضايا الاحوال الشخصية، وهى كلها لاتحتمل تاجيلا ، على الا تزيد مدة المجلس المؤقت على ثلاثة اشهر تجرى فى خلالها انتخابات عامة جديدة لمجلس ملى جديد للدورة مدتها خمس سنوات

قبول استقالة ٣ اعضاء بالمجلس

وقد عقد المجلس الملى العام مساء اول من امس جمعيته العامة برياسة الاستاذ كامل يوسف وكيله ، وعرضت عليه الاستقالة المقدمة من حضرات : حبيب المصرى وفرج يوسف وحسنى جورجى فقرر قبولها وارجاء البت فى تعيين غيرهم الى جلسة قادمة . كما ارجأ الفصل فى مسالة استقالة حضرتى : فهيم الجندى المستشار بمحكمة استئناف طنطا ونبيه يوسف المستشار والسكرتير العام للمجلس الملى الى جلسة اخرى لعدم ادراجها فى الرول

اسقاط عضوية القمص سرجيوس

وعرضت على المجلس مسالة اسقاط عضوية القمص مرقس سرجيوس بعد ان صدر قرار من المجلس الاكليريكى بتجريده من رتبته الكهنوتية، فقرر المجلس ارجاء الفصل فيها الى جلسة قادمة .

استقالة ٣ اعضاء جدد

وقدم ثلاثة اخرون من اعضاء المجلس الملى العام استقالاتهم مساء امس ، وارسلوها الى قبطة البطريرك فى كتاب موصى عليه

مشكلة قانونية دقيقة ..

واتصل بنا فريق من اعضاء المجلس الملى ممن كانوا حاضرين فى الجلسة وذكروا ان القرار الذى اصدره المجلس بقبول استقالة الاعضاء الثلاثة باطل ، لانه كان معروضا على المجلس استقالة ستة من الاعضاء ، والمادة ٣٣ من لائحة المجلس الملى الصادرة فى عام ١٨٨٣ والمعدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ تنص على انه « اذا استعفى او تولى واحد او اكثر من الاعضاء او النواب فى اثناء مدة السنوات الخمس (دورة المجلس) جاز للمجلس ان ينتخب بدلهم بمعرفته متى كان عدد المستعفين او المتوفين فى آن واحد لا يزيد على ثلاثة » وكان يتعين على المجلس فى هذه الحالة ان يفصل فى جميع الاستقالات المعروضة امامه ، وان يمتنع عن التعرض لمسالة التعيين واجراء انتخابات تكميلية طبقا لفتوى مجلس الدولة فى هذا الشان . وقد قصد المجلس بقبول استقالة الاعضاء الثلاثة وارجاء الفصل فى الاستقالات الاخرى ، ان يتحايل على القانون ليكون له حق التعيين فى المناصب الشاغرة

طعن امام مجلس الدولة

وقدم فريق من اعضاء المجلس الملى طعنا الى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

مجلس الدولة فى قرار قبول الاستقالة استنادا الى نص المادة ٣٣ المشار اليها ، واضافوا الى ذلك ان الجلسة التى صدر فيها هذا القرار كانت غير قانونية اذ حضرها ١٢ عضوا ، وان الاغلبية يجب ان يكون عددها ١٣ عضوا اذ ان المجلس الملى مؤلف من ٢٤ عضوا بخلاف قبطة البطريرك

من شباب الجامعات

وتلقينا من الشباب القبطى فى الجامعات احتجاجا على القرار الذى أصدره المجلس الملى فى شأن قبول الاستقالات ، ويطلبون الى المجلس ان يستقيل دفعة واحدة بعد ان تخلى عنه معظم اعضائه الاصليين الذين انتخبهم الشعب القبطى فى عام ١٩٥٠

مخالفة خطيرة ...

واعترض الاستاذ اسطفان فى المجلس على البات وقائع غير صحيحة فى محضر الجلسة بشأن انتهاء ندب الاستاذ عزمى نوار ، مدير المدارس القبطية ، وتعيين غيره ، على اساس انه لم يؤخذ راى لجنة المدارس فى الموضوع، وانه كان قد تقرر سؤال مدير المدارس عن صرف ٣١ الف جنيه فى ثلاث سنوات ونتائج المدارس فيها ، وقبل ان تباشر اللجنة مهمتها فصل المدير السابق وعين مدير جديد لم تعلم اللجنة من امره شيئا ، وقال الاستاذ اسطفان أن هذا الاجراء بعد مخالفة خطيرة وطلب تصحيح هذا الوضع

حديث البطريرك « لمحرام »

وقد اتيحت الفرصة لمندوب « الاهرام » ان يحظى بمقابلة قبطة الانبا يوساب الثانى بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية ، واستطلع رايه فى الموقف ، فاعتذر قبطته بانه لم يسبق له ان ادلى بحديث الى صحفى طول حياته ، ولكن تقديرا منه «للاهرام» من ناحية ولدقة الموقف من ناحية اخرى ، فانه ينزل عند هذه الرغبة ، على الا يكون هذا الحديث مبدأ ، بل استثناء

كثرة الاستقالات فى المجلس

قال قبطة البطريرك ان المجلس الملى بمجموعته الحالية ، يعد من افضل المجالس الملية التى تم انتخابها فى الدورات الثلاث الاخيرة، وانه اذا كانت الدورة الحالية للمجلس قد امتازت بكثرة استقالات اعضائها فى فترات متقاربة ، فان ذلك لا يتخذ دليلا على عدم الانسجام بينهم ، لان منشأها الخلاف فى الراى على المصلحة العامة ، فان احدا من اعضاء المجلس لا يتقاضى اجرا مقابل عضويته . وكثيرا ما تفاهمت مع الاعضاء المستقيلين فى كل مرة مبينا لهم ان الخلاف فى الراى يجب الا يكون سببا فى الاستقالة ولا يبررها ،ويكفى للرد على هذا بان بعض قادة الراى ذكروا ان الاستقالة تعد هروبا من الميدان الطائفى، ولهذا نتصل بالاعضاء المستقيلين ، تمهيدا لاقناعهم بالعدول عن استقالاتهم ، لا سيما وهم جميعا ممن تعتز بهم الكنيسة ولهم ماض مجيد ، ولن تنسى لهم أمتهم خدماتهم الجليلة

العضوية تكليف من قبل الشعب

واضاف قبطة البطريرك الى ذلك قوله ويجب ان يعلم حضرات اعضاء المجلس ان العضوية تعد تكليفا من قبل الشعب القبطى باداء خدمة عامة ، فيها كثير من التضحيات، ولا يجوز التخلى عن القيام باعباء هذه الخدمة، الا اذا قرر الشعب اعفاء العضو منها فى اخر كل دورة ، وذلك عن طريق الانتخاب

البطريرك لا يعطل قرارات المجلس

سأله المندوب : يقول البعض ان قبطتكم ترفضون تنفيذ قرارات المجلس التى تتعارض مع وجهة نظركم وتتخذون من غموض لائحة المجلس سبيلا لوقف هذه القرارات ، وفى بعض الاحيان تستخدمون حق « الفيتو » مما كان سببا فى استقالة كثير من الاعضاء ، وعرقلة كثير من مشروعات الاصلاح

قال البطريرك : ان حرية الراى مكفولة فى المجلس ، ولم يحصل اننى وقفت حائلا دون تنفيذ اى قرار ، ويكفى للتدليل على ذلك ان المجلس وافق على التشريعات الجديدة التى اعدها على الرغم من انها تتعارض مع وجهة نظرى ، وليس لى الا ان انزل عند راى الاغلبية ، وهو دليل على روح الديمقراطية التى تسود المجلس

وكيل المجلس الملى يدافع ...

ويقول الاستاذ كامل يوسف صالح ،وكيل المجلس الملى، ان الشكوى من عرقلة الاصلاح ليست جديدة . بل هى ترجع الى عشرات السنين، والسبب فى ذلك يرجع الى الخلافات المستمرة منذ ٧٠ عاما بين المجلس والرياسة الدينية ، وعلاج هذه الحالة لن يكون بالجد او المثابرة ، بل باعداد تشريعات تستأصل شأفة الخلاف، وتتفق مع تطور العصر وتحقق للشعب القبطى الاصلاح المنشود . وقد طالب المجلس فى كثير من العهود بتعديل تشريعاته البالية لازالة ما علق بها من قصور او غموض يقضى على المنازعات التى كانت سببا فى الحد من نشاط المجلس ، ان لم يكن قد شل حركته بالفعل . غير ان الظروف حالت دون تحقيق ذلك ،ولما راى المجلس ـ وقد انتخبت وكيلا له منذ عشرة أشهر ـ ان الفرصة موالية للاصلاح، تولى اعداد التشريعات اللازمة ووافق عليها ، وهى فى سبيلها الى الجهات المختصة لعرضها على مجلس الوزراء تمهيدا لاصدارها

لا اصلاح قبل اصدار التشريعات

وختم وكيل المجلس حديثه بقوله: ان كثيرين ممن يطالبون اليوم بحل المجلس الملى كانوا اعضاء به ولمسوا حالته فى دورات متعددة ، ويعلمون ان لا سبيل للاصلاح قبل اصدار التشريعات التى تحدد اختصاص كل من المجلس والرياسة الدينية تحديدا واضحا ، ورغم أن بعض حضراتهم استمر فى المجلس زهاء عشرين عاما ، فقد بقيت قوانين المجلس منذ سنة ١٨٨٣ لم تتناولها اى يد بالتعديل فليس لاحد ان ينسب الى المجلس الحالى الاهمال او التراخى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية